# اطفال الشوارع: رؤية ايجابية تأهيلية بنزعة شمولية تشاركية للتعامل مع الظاهرة

**الدكتورة: ليليا بن صويلح**
**جامعة قالمة – الجزائر**

**ملخص:**

يتناول هذا المقال بحث واحدة من القضايا الحساسة التي استقطبت اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الاخيرة تزامنا مع موجة التطورات المحلية، الاقليمية والدولية والمتغيرات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية بكل ما خلفته من انعكاسات سلبية ساهمت في تفاقم ظاهرة اطفال الشوارع وسرعة انتشارها لتفرض نفسها ليس فقط على البلدان الفقيرة أو تلك السائرة في طريق النمو، وإنما ايضا على بعض الدول الصناعية المتقدمة وخطورة ما تفرزه من انعكاسات تتعلق بارتفاع معدلات الانحراف وانتشار الجريمة والادمان والتشرد وما يمكن أن تلحقه من تهديدات تمس استقرار النظام الاجتماعي وأمن افراده.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز رؤية شمولية متكاملة بناء على النظرة الإيجابية نحو الطفل وبعث استراتيجيات جديدة للتعامل مع ظاهرة اطفال الشوارع تتسم بتعددية الابعاد وعمق التصورات التي يمكن أن تصاغ لتشخيص هذه الظاهرة وبحث امكانية علاجها لمساعدة الاطفال على التكيف والتوافق مع الظروف البيئية، وبالتالي تأهيلهم واعادة ادماجهم في المجتمع، هذه الامكانية التي لا يمكن أن تتحقق في غياب مبدأ التعاون القائم بين الفئات المستهدفة ومنفذي السياسات الاجتماعية وهو ما يستدعي ضرورة اشراك الطفل في استراتيجية التكفل به، وذلك استنادا إلى قضية جوهرية مفادها أن وجود الطفل أو الاطفال في ظروف صعبة يصنفهم في دائرة اطفال الشارع لا ينبغي أن يخرجهم ويستبعدهم من فئة الطفولة وبالتالي لا يسقط عنهم امكانية الاستفادة من كل الحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم روابط العمل المشترك والتنسيق المتكامل المؤسسة لثقافة التعاون بين المجموعات التطوعية، منظمات المجتمع المدني واجهزة الدولة للقضاء على هذه الظاهرة وتغيير نظرة المجتمع عن اطفال الشوارع باعتبارهم ضحايا وليسوا مجرمين .

**الكلمات الدالة:** اطفال الشوارع، تأهيل اطفال الشوارع، الادماج الاجتماعي، المجتمع المدني

**أولا: الإشكالية**

تعد ظاهرة اطفال الشوارع ظاهرة عالمية ذات جذور تاريخية اتخذت صيغ متعددة واشكال مختلفة اقترنت بخصوصية المرحلة التطورية والظروف الاقتصادية والاجتماعية بايجابياتها وتناقضاتها التي ميزت المجتمع البشري، فوجودها ليس مقترن فقط بالدول النامية العربية وإنما ايضا بالدول الصناعية والمتقدمة بكل ما افرزته وتفرزه من تحولات سريعة مرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا وكذا الكوارث والحروب العالمية والمشكلات الاسرية التي تعمل بشكل متفاعل لتهيئة المناخ العام لنمو الظاهرة وتطورها، إذ يذهب بعض الباحثين إلى القول أن الخلفية التاريخية للظاهرة تعود للقرون الوسطى التي شهدت انتشار عصابات الاطفال في الريف في ارجاء اوروبا وروسيا، ثم ساهمت الثورة الصناعية بما احدثه من تقدم صناعي واضطراب اجتماعي في اوروبا وفي امريكا الشمالية في القرن التاسع عشر في استفحال هذه الظاهرة إلى الحد الذي قبلت معه كجزء من الشكل العام للمناطق الحضرية، ضف إلى ذلك ما تسببت فيه الحروب العالمية الاولى والثانية من نتائج كارثية افقدت العديد من الاطفال اسرهم ودفعت بهم إلى التشرد والانحراف والجنوح نحو الجريمة واستغلالهم للقيام بأعمال غير أخلاقية وغير انسانية، وتعرضهم لعدد من المخاطر كالإعاقة والاضطرابات النفسية، بروز حالات العلاقات غير المشروعة بين الرجل والمرأة، وزيادة عدد الاطفال مجهولي النسب. و إذا كانت شرارة الانطلاقة التاريخية لظاهرة اطفال الشوارع تعود إلى ما يعرف بالدول المتقدمة الصناعية لأسباب موضوعية تتعلق بما احدثته الثورة الصناعية وما أفرزته الحروب العالمية من نتائج سلبية، فإن نموها وتبلورها في البلدان العربية النامية يرتبط بأنماط التنمية غير المتكافئة واتساع معدلات الفقر وتزايد الاستقطاب والاستبعاد الاجتماعي كإحدى النتائج السلبية لسياسات العولمة المتمثلة في برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي كمتغيرات دولية لا يمكن الانفلات من تأثيراتها بالرغم من توفر الخطاب الداعم لحقوق الطفولة ليس فقط على مستوى النصوص القانونية الوضعية ولكن أبعد من ذلك على مستوى الاحكام والقواعد المتضمنة في الشريعة الاسلامية.

لقد ساهمت المتغيرات الدولية الراهنة بكل ما صاحبها من مؤشرات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح القوى المتقدمة اقتصاديا وصناعيا بما يخدم قوى محدودة في العالم على حساب العالم العربي النامي الذي راح بذلك يبحث عن الاندماج في ثقافة العولمة الاقتصادية وحرية السوق والتجارة واخذ بالنموذج الغربي كحل يحتذى به في مجرى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتبنى شعارات الانفتاح والاتجاه نحو الاقتصاد الحر وبرامج التكيف والتصحيح الهيكلي وامتثل للتوجه العام الذي يفرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دول العالم بربط القروض والمساعدات بالتوجه الاقتصادي تحت مسميات ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخلى الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، الامر الذي ساهم في انتاج موجة اضطرابات عميقة على الصعيد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للتعبير عن واقع داخلي بدأ يتعفن بارتفاع مستويات التهميش والاقصاء والفساد والاخطر من كل ذلك القنبلة الموقوتة لأطفال

الشوارع لاسيما وانها آخذة في الانتشار مع مضاعفة معدلات الفقر، عدم المساواة في توزيع الثروة، تدني مستويات المعيشة وتحول فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر وأدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع وتوسعت رقعة محدودي الدخل وهو ما سمح بوجود فئات من المجتمع وخاصة الأطفال محرومين من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية وتعجز أسرهم عن كفالة معيشتهم ورعايتهم وتلبية متطلبات النمو والبقاء أمام الحاجة والعوز وتدهور الحياة المعيشية، مما الاطفال إلى التوجه نحو سوق العمل الذي لا يتيح مجالاً للعمل أكان لأسباب متعلقة بالسن القانوني أو بسبب وجود البطالة وضعف التنمية، فيتوجه الأطفال إلى الشارع ويصبح الشارع هو الحاضن الأساسي لهم ولضمان بقائهم وبقاء أسرهم .

وقد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الطفولة بشكل مكثف في منتصف القرن العشرين بعد أن تعددت المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها اطفال العالم من تعدد اساليب الاستغلال، العنف، الفقر الجوع، المرض، فبدأت الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية وعديد الدول خصوصا مع تنامي مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة بعقد المؤتمرات المكرسة لحقوق هذه الفئة الحساسة في النمو جسديا وفكريا ووجدانيا التي تعد جزءا من حقوق الانسان، وذلك بإفراد وتخصيص وثيقة دولية تختص بالطفل وحقوقه، فمن الإعلان العالمي لحقوق الطفل والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1959م والذي نص على أحكام عدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنطبق على الطفل وأضاف أن الطفل يحتاج إلى حماية وعناية خاصة، وخصوصاً إلى حماية قانونية مناسبة سواءً قبل مولده أو بعده، وكان المنطلق الأساسي لهذا الإعلان هو أن البشرية مدينة للطفل بأفضل ما عندها من عطاء وأن الآباء والأفراد والمنظمات التطوعية، والسلطات المحلية، والحكومات مطالبون جميعاً بالاعتراف بالحقوق والحريات المنصوص عليها وبالحرص على مراعاتها، مرورا بالسنة الدولية للطفل 1979م وصولاً إلى عقد مؤتمر القمة العالمية للطفولة والذى صدرت عنه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989 التي صادقت عليها معظم دول العالم، واعتمدتها كأساس وأرضية للتعامل مع قضايا الطفل في المحيط الدولي باعتبارها قضية قومية وحضارية تتصل في الاساس بمستقبل المجتمع، وبخطة بنائه وتطوره التي تركز عليها مبادئ التنمية المستدامة لتحسين واقع الطفولة والاهتمام بحقوقها وهو ما اكده المجتمع الدولي مرة اخرى في قمة الالفية سنة 2000 حين اعتبر حقوق الطفل وجه انساني للعولمة وأساس لا يمكن استثناؤه لإيجاد عالم يسوده السلام والازدهار والعدل وتتعزز فيه قيم الديمقراطية خصوصا في ظل التطورات المحلية والاقليمية والدولية بكل ما افرزته من ازمات اقتصادية وتوترات اجتماعية مست عديد الدول.

ورغم هذا الاهتمام الدولي المتنامي والتفاعل الكبير من قبل المجتمع الدولي، الاقليمي والمحلي في ظل العولمة حول جملة المشكلات الاجتماعية التي تفاقمت بشكل خطير وأصبحت قضايا الطفولة على جدول اعمال أعلى المستويات الدولية رغم ذلك فإن هناك نسبة مرتفعة من هؤلاء الاطفال نتيجة للازمات الاقتصادية والآثار السلبية لسياسات وبرامج التكيف الهيكلي اصبحت تشكل فئة اطفال الشوارع وتعيش في

ظروف صعبة وتتعرض للحرمان، العنف والاستغلال، مما جعل هذه الظاهرة تتحول إلى مشكلة اجتماعية ) (Pathologie sociale تفرض نفسها ليس فقط على البلدان الفقيرة أو البلدان السائرة في طريق النمو وانما ايضا على بعض الدول الصناعية المتقدمة، مما يدق ناقوس الخطر ويستعجل بفتح مجال التدخل الامبريقي، التطبيقي في صياغة واعتماد استراتيجية برؤية متكاملة للتعامل مع الظاهرة والتي لحد اليوم تتهرب الجهات الرسمية ببعض الدول من الاعتراف والتصريح بوجودها على مستوى اراضيها الاقليمية، باعتبار ذلك يقلل من انجازاتها ويعكس وجود نوع من الخلل في سياساتها الاجتماعية فتكتفي فقط بتوظيف مفهوم الطفل الجانح الذي يجد نص تعريفي دقيق له في القانون، أمّا طفل الشارع كمفهوم يتضمن الكثير من المعاني والتصنيفات التي حالت دون توفر احصائيات دقيقة وارقام صحيحة حول حجم الظاهرة فتوظيفه جاء محتشم وغير معلن صراحة.

جاءت صياغة التساؤل المركزي على النحو الآتي:

هل أن اعتماد استراتيجية متكاملة تشترك فيها كل الاطراف المعنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج ايجابية في التكفل بظاهرة اطفال الشوارع؟

ينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية المؤسسة لمحاور هذه الدراسة و المتعلقة ب:

1/ كيف يمكن تشخيص ظاهرة اطفال الشوارع وذلك اعتمادا على مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعلقة ب:

1-1/ كيف يمكن بحث الاسباب الكامنة وراء ظاهرة اطفال الشوارع ؟

1- 2/ كيف يمكن وصف الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لأطفال الشوارع بكل ما توفره من بدائل، وما تحمله من تهديدات ومخاطر؟

2/ كيف يمكن تأهيل اطفال الشوارع وتغييرهم من فئات ضعيفة سلبية إلى اطراف فاعلة قادرة على احداث تغيير ايجابي لوضعيتها؟

3/ كيف يمكن تفعيل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني وجعلها شريكا فاعلا في اعادة ادماج هذه الفئة والتكفل بانشغالاتها؟

**ثانيا: مفاهيم الدراسة**

**1/اطفال الشوارع:**

دخل مفهوم أطفال الشوارع Street children/ Enfants de la rue أو ما يطلق عليه في بعض الادبيات أطفال بلا مأوى إلى قاموس الدراسات والأبحاث العربية في الفترة الأخيرة بحكم تفشي الظاهرة وأخذها حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي. ويعتبر "هنري ماهيو" Henry Mayhew (1851) أول من استخدم اصطلاح اطفال الشوارع وجاء استعماله عرضا في كتابات " ماهيو" عن " العمل والفقر" في لندن للإشارة إلى سوء معاملة الاطفال العاملين في بعض القطاعات الصناعية، ولم يستخدم بعد هذا التاريخ إلاّ في عام 1979 من جانب هيئة الامم المتحدة عندما أقرت السنة الدولية للطفل (1). وقد استخدم اصطلاح اطفال الشوارع في الثمانينات من القرن العشرين بشكل متكرر للإشارة إلى الاطفال المتشردين والهاربين من اسرهم، أو هم من قطعوا علاقاتهم تماما باسرهم واختاروا الشارع كفضاء لمعيشتهم ولمأواهم يمارسون أنشطة متعددة تتسم بالهامشية والابتذال وينتسبون غالبا إلى الشرائح الفقيرة.

ومنذ عام 1985، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسف " تعريفا شاملا لطفل الشارع ينص على أنه " كل طفل ذكر كان أم انثى اتخذ من الشارع ( بما يشمل عليه المفهوم من اماكن مهجورة، مساكن غير مأهولة) محلا للحياة والاقامة و/أو مصدر للرزق الاساسي دون رعاية أو حماية أو اشراف من جانب اشخاص راشدين مسؤولين" (2). إن هذا التعريف يوحي بأن هؤلاء الاطفال يمثلون فئة متجانسة غير أن الواقع ينفي ذلك، لأنه وبالرغم من أن هؤلاء الاطفال يشبهون أو يبدوا وكأنهم يشبهون بعضهم البعض إلا أن لهم عوامل وظروف اسرية مختلفة دفعتهم للتواجد بالشارع، فبعضهم يزج به إلى الشارع من قبل أولياء امورهم للمساعدة على اعالة الاسرة، في حين يعمل البعض الآخر مع أولياء امورهم في الشارع والبعض الآخر كان الفقر المدقع لأسرهم عامل طرد قوي، وهناك البعض الاخر الذي اتخذ قرار ترك المنزل الاسري بسبب معاملة سيئة من اوليائه أو القائمين على امره، لذلك اعتبر هذا التعريف غير مضبوط الجوانب ولا يتسم بالدقة الكافية حيث الغالبية العظمى من اطفال الشارع ليسوا بالضرورة بدون مأوى اسري وأنه بالرغم من أن لدى بعضهم إن لم يكن لمعظمهم منازل واسر يعودون اليها في فترات متقطعة إلاّ ان الامر ينتهي بكثير منهم إلى العيش في الشارع، فعديد الدراسات التي تناولت الظاهرة اكدت أن مصطلح اطفال الشوارع في حد ذاته يعد مشكلة فهو يعطي انطباعا وهميا يوحي بافتراض أن هؤلاء الاطفال فئة واحدة وأنهم يعيشون في الشارع بنفس الاسلوب ونتيجة لأسباب ودوافع متماثلة غير أن هذا الطرح مخالف تماما للواقع السوسيولوجي، لذلك قامت محاولات عديدة لتصنيف اطفال الشوارع إلى فئات فرعية تختلف فيما بينها في الخصائص، ومن بين اكثر التعاريف المتفق عليها ما توصلت إلى صياغته منظمة اليونيسف عام 1988 من تفرقة بين فئتين اساسيتين هما:

| الاطفال الذين يعيشون على الشارع<br>L'Enfant dans la rue<br>Children living off the street | الاطفال الذين يعيشون في الشارع<br>L'Enfant de la rue<br>Children living on the street |
|---|---|
| – اطفال يمارسون مهن هامشية، بسيطة في الشارع لتوفير احتياجات اسرهم.<br>–العامل الاقتصادي، الفقر، شدة الازدحام التمرد على ضغط البيت دوافع اساسية للتواجد في الشارع<br>– يذهب البعض من هؤلاء الاطفال إلى المدارس ويحتفظون ببعض الانتماء إلى أسرهم الصلة بالأسرة لم تنقطع، احيانا يعملون رفقة اسرهم بالشارع حتى اصبحنا نتكلم عن اسر الشارع.<br>–تتوفر لديهم فرص ضئيلة للحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ( مثلا الرجوع للبيت الاسري للنوم بشكل دوري منظم او متقطع) | – اطفال يعيشون على مهن بسيطة تتعلق مثلا بالتسول السرقة، الدعارة، بيع المخدرات<br>– التواجد بالشارع والعيش بين احضانه يتسم بالاستمرارية وهو امر مفروض في غياب جو اسري بديل.<br>– لا صلة لهم بعائلتهم لأنهم في الغالب اطفال ولدوا ليجدوا انفسهم في صناديق قمامة، فهم نتاج خطأ، أو ربما كانوا من فئة اليتامى<br>– يفتقدون لجوانب الرعاية الصحية والنفسية يمكن أن يناموا في الشارع بشكل دائم ويستأنسوا مع غيرهم من الاطفال.<br>– يعيشون في أماكن واسعة وكبيرة مثل المخازن و الأبنية المهجورة أو في الساحات و الشوارع العامة |

وفي تعريف آخر أكثر حداثة صدر عام 1993 عن منظمة اليونيسف صنفت أطفال الشوارع إلى أربع مجموعات اساسية على النحو الآتي:

1- الأطفال الذين يعيشون في الشارع و هو مصدر البقاء و المأوى بالنسبة لهم، علاقاتهم مقطوعة نهائيا مع الاسرة، إذ ربما تخلت اسرتهم عنهم أو ربما كانوا من فئة اليتامى والمحرومين.
2- الأطفال الهاربون من أسرهم لأسباب خاصة تتعلق بتعرضهم لمختلف اشكال العنف و الاساءة والاستغلال الجنسي داخل الأسرة فيلجؤون إلى الشارع ويعيشون في جماعات مؤقتة أو منازل أو مباني مهجورة أو ينتقلون من مكان إلى آخر.
3- الأطفال الذين لا يزالون على علاقة مع أسرهم، خروجهم إلى الشارع بعلم من الاسرة، وبدافع منها تحت تأثير ظروف اقتصادية أو اجتماعية تتعلق بالفقر، أو تزاحم مكان المعيشة ، يقضون أغلب اليوم في الشارع للعمل ثم يعودون للمبيت في البيت الاسري. ويمكن اضافة نوع آخر في الحالة تتعلق بأسرة الشارع حيث يعمل الطفل رفقة اسرته بالشارع والتي تكون في الغالب مكونة من الام فقط والابناء.

4- الأطفال في مؤسسات الرعاية والملاجئ القادمون إليها من حالة التشرد و هم مهددون في نفس الوقت بالعودة إلى حالة التشرد مرة أخرى.

وانطلاقا من تعدد الانماط التي يمكن أن يكون عليها طفل الشارع تتعدد وتتباين رؤيتهم لذواتهم، لمحيطهم الاجتماعي ولتطلعاتهم المستقبلية، وإن كانوا يشتركون في خاصية واحدة وشاملة وهي أنهم يتخذون من الشارع مصدر لعوامل وجودهم La rue est devenue la source de moyens d'existence بمعنى أنهم يتخذون من الشارع كفضاء/ مجال يبحثون من خلاله وفي اطاره عن اشباع حاجات مهما كان شكلها وصيغة اشباعها سواء بطريقة قانونية مشروعة، أو غير مشروعة. لذلك تذهب ثائرة شعلان إلى تعريف طفل الشارع بأنه" ذلك الطفل الذي لم يستطع القائمون على امره اشباع حاجاته الاساسية مما دفع به للعيش في الشارع، إمّا قهرا للعمل لإشباع حاجاته الاساسية وحاجات اسرته أو هربا من وضع لم يعد يطيق البقاء فيه، وهو بذلك يتعرض للخطر، والاستغلال والعنف والحرمان من كافة اشكال الرعاية والحماية ومن الحقوق الاساسية" (3). لأن الحياة بالشارع تصبح مرادفة تقريبا لحياة التشرد، ويتحول الشارع إلى فضاء للحياة خالي من المعايير والقيم التي يمكن أن تضبط السلوك الانساني وتوجهه، بل أنها تشكل خطرا على الصحة الجسمية والعقلية للطفل.

أما منظمة الصحة العالمية فتعرف في تقريرها السنوي لعام2000 أطفال الشوارع بأنهم" تلك الفئة من الأطفال الذين يلاحظون في الشوارع و لا يذهبون إلى المدرسة، أو يتسولون في الشوارع أو يبيعون في القطاع غير الرسمي حيث يعملون لحساب الآخرين، و بعضهم يستغلهم الكبار أو حتى الشباب جنسيا، و لكي يستطيع أطفال الشوارع أن يعيشوا ربما ينضم بعضهم إلى عصابات الشوارع التي تعتمد على نشاطات إجرامية كالسرقة" (4) . لذلك فإن أطفال الشوارع في نظر القانون هم الاطفال المعرضون للانحراف للخطر، المهيؤون لارتكاب الجرائم نتيجة حرمانهم من الحقوق الاساسية من بيئة عائلية وتربية صحيحة، فيمثل وجودهم أحد مظاهر الظلم والقسوة والاستبعاد والتهميش الاجتماعي.

وفي تقرير للجامعة العربية قدم محمد عبد الجواد تعريفا لطفل الشارع بأنه" الطفل الذي عجزت اسرته عن اشباع حاجاته الاساسية الجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تعايشه الاسرة، دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه انواعا من النشاطات لإشباع حاجاته من أجل البقاء، مما قد يعرضه للمساءلة

القانونية " (5) وغير بعيد عن هذا التعريف يقدم "جيبرز" (1990) وهو من اكثر المهتمين بأطفال الشوارع تعريفا يقول فيه " هم الاطفال الذين ارتبطت حياتهم ببيئة الشارع مع إقامتهم فيه بديلا عن الحياة في المنزل وانفصالهم عن اسرهم غالبا، وهجرهم الحياة الدراسية بسبب ضغوط متعددة بالغة الشدة وبفعل عمليات الانسياق والغواية، وذلك قبل بلوغهم سن السادسة عشر من العمر" (6) وقد أخذت لجنة الرعاية الاجتماعية للجنة الاوروبية(1996) بالتعريف التالي" اطفال الشوارع هم الاطفال من الميلاد حتى الحادية والعشرون، ليس لهم مأوى ثابت مثل المنزل أو أي من المؤسسات، ويمضون حياة شاقة عند المبيت بالليل، وينتقلون

بين الشارع والاسرة، وليس لهم دخل ثابت، ولا يمكنهم الاعتماد اقتصاديا على اسرهم أو مؤسسات الرعاية ويضطرون لبيع الاشياء التافهة أو التسول أو السرقة من أجل العيش" (7)

أما بودن Boyden (1996) فيعرفهم بأنهم الاطفال المهضوم حقوقهم والمظلومين الذين يقيمون في الشارع ويعملون بها(8) ويعرفهم اجنل Agnelli بأنهم الاطفال الذين يعملون ويقيمون في الشوارع كل أو بعض الوقت دون رعاية من اسرهم (9) و يعرفهم فلسمان Felssman بالتركيز على متغير التنشئة الاجتماعية بأنهم الاطفال الذين يعيشون في الشوارع، والذين تتم تنشئتهم الاجتماعية خارج الاسرة والمدرسة، ولهم قليل من الاتصالات مع الكبار (10). ويذهب مدحت أبو النصر(1992) فيركز على عنصري السن والعلاقة بالأسرة معتبرا اياهم الاطفال (ذكور أو إناث) ممن يقل عمرهم عن 18 سنة يعيشون وينامون ويأكلون ويلعبون في الشوارع منهم من لا يعمل والبعض الآخر يعمل (في الشارع) بشكل غير رسمي وغير مرخص به وعلاقتهم بأسرهم غالباً إما متقطعة أو مقطوعة (11). وتركز عزة كريم(1997) على هامشية الاعمال التي يقومون بها فتعرفهم بأنهم الاطفال الذين يظلون فترات طويلة أثناء اليوم في الشارع، سواء يعملون أعمالا هامشية مثل مسح زجاج السيارات أو جمع القمامة أو مسح الأحذية ، أم يبيعون سلع تافهة تتعلق بمناديل الورق والكبريت أو يعملون أعمال غير قانونية كالدعارة ونقل المخدرات أو يقومون بالتسول أو يقومون بأعمال عدوانية اتجاه المرافق العامة والعامة، وعادة ما يفتقد هؤلاء الاطفال لمن يقوم بتربيتهم وتوجيههم إلى الانماط السلوكية السليمة (12). في حين يركز أحمد صديق في تعريفه لأطفال الشوارع على معاناتهم النفسية والاجتماعية بأنهم أطفال من اسر تصدعت أو تفككت ويواجهون ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية، لم يستطيعوا التكيف معها فأصبح الشارع مصيرهم (13). ومهما يكن سبب الإقامة في الشارع فان هؤلاء الأطفال جميعا يفتقرون إلى الرعاية الاسرية والحماية الاجتماعية والنفسية وهم معرضون على الدوام للاستغلال، للمعاملة السيئة، للانحرافات السلوكية، لسوء التغذية والاوبئة، لعدم السلامة الصحية، لفقدان الأمان لأن الحياة بالشارع تصبح مرادفة تقريبا لحياة التشرد ويصبح الشارع كفضاء للحياة خالي من المعايير والقيم التي يمكن ان تضبط السلوك الانساني وتوجهه، مما يشكل خطرا كبيرا على حياتهم ونموهم الجسمي، النفسي والعقلي.

**2/تأهيل طفل الشارع:**

يعتبر التأهيل كمفهوم علمي اكثر التصاقا بذوي الاعاقة أو الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ويعبر حسب ما ذهب اليه المجلس الوطني للتأهيل في امريكا سنة 1942 عن تلك العملية المنظمة والمستقرة التي تهدف إلى الوصول بالفرد المعاق إلى درجة ممكنة من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية واستعادة كامل قدرته على الاستفادة من امكانياته الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية والوصول به إلى أقصى مستوى من مستويات القدرة الوظيفية، مما يمكنه من قضاء حياة مفيدة في النواحي الاجتماعية والشخصية والاقتصادية. ثم فيما بعد حدث نوع من التمدد والتوسع في المعنى ليصبح هذا المفهوم قابل للتوظيف حتى عند فئة اطفال الشوارع وهو يعبر عن " استعادة الطفل لقدراته

النفسية والاجتماعية والعقلية، أي أن تستخدم بطريقة ايجابية من أجل ادماجه مرة اخرى مع الاسرة والمجتمع من خلال العمليات اللازمة لذلك، وتبدأ عملية التأهيل منذ العمل مع الطفل وحضوره من الشارع برغبته الذاتية وارادته الواعية حتى تحقيق الاهداف المرجوة من كافة الخدمات والبرامج التي يحصل عليها بالمؤسسة والمجتمع" (14) وهو يشير إلى دعم، توظيف وتنمية قدرات الطفل وطاقاته، تحويلها إلى المسار الايجابي، وتدعيم ذاته بالشكل الذي يوفر له القدرة على التفاعل الايجابي مع محيطه الاجتماعي وليس المقصود به بيئة الشارع التي يتواجد فيها الطفل ولكن المجتمع الكبير وذلك من خلال ادماجه في حياة المجتمع ومساعدته على أن يفهم نفسه ومشاكله وبالتالي تخليصه التدريجي من تصوراته السلبية عن ذاته بالقدر الذي يمكنه من اعادة ثقته في نفسه ومساعدته على تحقيق أقصى ما يمكن من التوافق والتكيف في المجتمع. وحديثنا عن تأهيل طفل الشارع من وجهة نظر سوسيولوجية تعبر عن استراتيجية شمولية أو منهج كلي يستقطب مشاركة كل الاطراف الفاعلة في المجتمع من اجهزة الدولة الرسمية وما تكرسه من ابعاد قانونية لحماية هذه الفئة وادماجها في المجتمع، تشكيلات المجتمع المدني وما يمكن أن توفره من دعم اجتماعي وطاقة ايجابية تخفض معدلات التوتر، الكبت، العدوانية والقلق الذي يعاني منه طفل الشارع، وبالتالي تتم مساعدته على فهم، تقدير وتنمية ذاته، وتطوير اتجاهات ايجابية نحو الحياة والمجتمع مما يعزز فرص اندماجه الايجابي في المجتمع ويساعده على تدعيم ذاته. والتدعيم كما عرفه " تومبسون" Thompson هو" عملية تتضمن اكساب الفرد القدرة على الشعور بالذات ومساعدته على ادراك الظروف المحيطة به والتوافق معها ومن تم القضاء على الشعور بالاعتمادية على الغير في إشباع احتياجاته الملحة، وذلك من خلال مساعدته على تنمية الذات أي تنمية الصورة التي يراها الفرد عن نفسه كنتيجة لتجاربه مع الآخرين، والطريقة التي يتعاملون بها معه لما لها من دلالة والانطباع الذي يكونه عن نظرتهم اليه "(15). إن استراتيجية تدعيم الذات تركز على الفرد في حد ذاته، أي تحوله من طرف سلبي مفعول به إلى طرف ايجابي فاعل وقادر– بمساعدة الآخرين والمجتمع ككل–على تنمية ذاته وادراكه لها على النحو الذي يجعله أكثر توافقا وانسجاما مع ذاته، ومع واقعه الاجتماعي.

**3/الادماج الاجتماعي:**

إن مفهوم الادماج يأتي من الفعل " دمج" ويعني ( الشيء في الشيء) أي دخل واستحكم فيه، ويقال ادمج الامر أي احكمه. ولعل أول استخدام لمفهوم الادماج كان في مجال الاعاقة حيث يعني دمج الطلاب المعوقين في الفصل الدراسي العادي، وذلك لأطول وقت ممكن في البرنامج التعليمي والاجتماعي بالمدرسة، حيث يتم تكييف البرنامج التعليمي في الفصل الدراسي العادي لمواكبة احتياجاتهم التعليمية وكذلك تكييف البرنامج الاجتماعي بالمدرسة لتحقيق التفاعل مع الطلاب العاديين وتقبلهم. كما يعني الدمج الشامل للطلاب ذوي الاعاقة السلوكية والانفعالية تقديم الخدمات المجانية للطلاب المعوقين مع اقرانهم العاديين المماثلين لهم في العمر في مدرسة واحدة في غرف الدراسة العادية، تحت اشراف المعلم العادي مع مساعدة معلمي التربية الخاصة إلى اقصى حد ممكن (16). وقد عرف ( وديل 1995) الدمج بأنه عامل هام يمكّن الأطفال من ذوي

الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا مواطنين مقبولين في مجتمعاتهم. أمّا إذا انتقلنا إلى الادماج الاجتماعي لأطفال الشوارع فهو يهدف اساسا إلى مساعدة الطفل على التعديل أو التغيير في جوانب حياته أو العودة للحياة الطبيعية مرة اخرى والاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع، مع التأكيد على أن أفضل أنواع الادماج لهؤلاء الاطفال يكون مع اسرهم لان الغرض الاساسي من العمل مع هؤلاء الاطفال الادماج الطبيعي مع الاسرة والمجتمع، ولذلك يتطلب البحث عن الاسرة والعمل معها من اجل عودة هؤلاء الاطفال ويعتبر الادماج أحد أهم الأهداف الأساسية والنهائية للتأهيل.

**4/المجتمع المدني:**

ينبغي التأكيد على أن مفهوم المجتمع المدني هو وليد تقاطع تاريخي لبعدي الزمان و المكان، تعود انطلاقته إلى المجتمعات الغربية تحديدا في القرن الثامن عشرو قد ارتبط منذ ظهوره بالفكر الليبرالي الغربي، ثم ترافق في الحقبات التاريخية اللاحقة مع الفكر العلماني الذي دعا إلى الفصل ما بين الحياة المدنية والحياة الدينية، وتتباين استخدامات ودلالات مفهوم المجتمع المدني وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والأيديولوجية، ومع ذلك فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على المجتمع المدني واهمها: المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع المستقل، المنظمات التطوعية، القطاع غير الهادف للربح، منظمات التنمية المحلية، والمجتمع الأهلي. هذا المفهوم الاخير الذي شكل جدل قوي بين الباحثين في بحث علاقته بالمجتمع المدني، " فبينما يدافع برهان غليون مثلاً عن مقاربة التطابق بين المفهومين، نجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشاره، الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران الى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءاً من المجتمع المدني، في سياق الوضع العربي الراهن" (17).

يشير حسنين توفيق الى "المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة (18). أمّا بالنسبة لسعد الدين ابراهيم مفهوم "المجتمع المدني" يعبر عن مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (وراثي) (19).

و تذهب هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي للمجتمع المدني إلى تعريفه بالمفهوم العصري الذي لا ينطبق على بنى الدولة والمجتمع قبل تشكل الدولة الحديثة وهو يحدد مجالا متمايزا عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في آن، ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم

معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية و الانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية المهنية(20) .

وهكذا يتضح أن المفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي. وهو ما تؤكده اماني قنديل في تعريفها باعتباره "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الارثية (21).

لقد حدد المجتمع المدني لذاته موقع الطرف المقابل للدولة ، الذي يسعى لمراقبتها أثناء تنفيذ خطط التنمية ومدى استفادة المواطن منها ضمانا له بحياة كريمة، محترمة، تتراجع معها معدلات الفقر والجوع لذلك يقول محمد سعيدي أصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفا ومعادلا دلاليا و وظيفيا ورمزيا للديمقراطية وحقوق الانسان، مما يؤكد يقينا ان المجتمع المدني لا يمكن أن تكون له فعالية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية في غياب جو وفكر وثقافة ديمقراطية تعزز قيم المواطنة الممارسات السياسية، التعددية الحزبية، حرية التعبير، وغيرها من الحقوق التي تضمن له حرية الممارسة السياسية وحرية المراقبة والنقد وكشف عيوب الدولة ونقائص أجهزتها في خطط التنمية وبرامجها، ويمكن الإشارة إلى مجموعة أركان تقوم عليها ثقافة المجتمع المدني على النحو الآتي:

- الركن الأول: ويقتضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.
- الركن الثاني: وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.
- الركن الثالث: وهو ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي(22) .

إن هذه القيم والمبادئ العامة، إذا ما ترسخت داخل مجتمع معين، لا بد أن تسمح بانبعاث مجتمع مدني يتوفر على استقلال نسبي عن سلطة الدولة يتخذ من مطالب الفئات الشعبية والشرائح الهشة في المجتمع نقطة انطلاق للإسهام في العمل الاجتماعي تجسيدا لمعالم التنمية خاصة في ابعادها الاجتماعية الساعية لنشر ثقافة العدالة وتنمية تكافؤ الفرص والمساواة لمحاربة كل اشكال الاقصاء والتهميش الاجتماعي .

**ثالثا: تشخيص ظاهرة اطفال الشارع والعوامل المتسببة فيها:**

تؤكد العديد من الدراسات أن ظاهرة اطفال الشوارع في نشوئها وتطورها وتفاقمها ترجع إلى العديد من العوامل ذات الطبيعة لاقتصادية، الاجتماعية، الاسرية وحتى السياسية المرتبطة بالصراعات الداخلية والنزاعات

المسلحة التي تشكل في اطارها المناخ العام لبروز الظاهرة ونموها. وحتى نتمكن من تشخيص الظاهرة ثم طرح مقاربة للتكفل بأطفال الشوارع لابدّ من تفهم واقع اطفال الشوارع وذلك من خلال التعرف على العوامل التي تدفع الطفل إلى الشارع وتجذبه للبقاء فيه اعتمادا على ما يوفره الشارع من بدائل ومن مخاطر وتهديدات.

**1/الاسباب الكامنة وراء ظاهرة اطفال الشوارع:**

بشكل عام يمكن حصر هذه العوامل مع تفاوت درجاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى في:

**أ/ عوامل ماكروسوسيولوجية:**

تتعلق بالتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الاخيرة من القرن العشرين، والتي تحول على اثرها التوجه الاقتصادي لمعظم دول العالم امام الدعوة إلى تحرير السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وهي الدعوة التي يتبناها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية مما اضطر الكثير من الدول إلى تبني سلسلة من الاجراءات والتدابير المندرجة ضمن ما يعرف بموجة الاصلاحات الاقتصادية واعادة الهيكلة لتبني فلسفة رأسمالية قوامها الحرية الاقتصادية تشجيع المبادرة الفردية، وبالتالي تنمية ثقافة انتشار القطاع الخاص مع تراجع الوظيفة الاجتماعية للدولة وهو ما دفع إلى بروز عدد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وتتحدد اهم تلك الظواهر في الفقر البطالة، موجة تسريح العمال، تدني القدرة الشرائية للمواطن، اتساع مجال القطاع غير الرسمي، ارتفاع الاسعار وتدني قيمة العملة المحلية وهو ما أثر بشكل كبير على البلدان السائرة في طريق النمو وأدى إلى تدهور أوضاعها السوسيو-اقتصادية، فحدث حراك لفئات من المجتمع وهكذا اتسعت دائرة الفقر والفقراء وتدهور مستوى معيشة الكثير من الاسر فأصبحوا عاجزين عن تلبية الحاجات الاساسية للبقاء ومتطلبات النمو لأطفالهم ما يدفع هؤلاء الاطفال إلى الشارع فيصبح الفضاء الحاضن لهم، لضمان بقائهم ولمساعدة أسرهم وفي هذا السياق تقول أحدى مراجعات البنك الدولي : (حينما يسود الفقر وعدم المساواة في مجتمع ما تتزايد احتمالات انحراف الأطفال بالعمل كما تتزايد مخاطر استغلالهم ).

والفقر كأحد اهم العوامل المتسببة في انتشار ظاهرة اطفال الشوارع يختلف باختلاف البلدان، الثقافات والازمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرا للتداخل العوامل السوسيو-اقتصادية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر فيه، إلاّ أن هناك اتفاق واجماع بوجود علاقة ارتباطية عكسية بين ظاهر الفقر واشباع الحاجات الاساسية، ويصبح الفقر يعبر عن حالة أو وضع من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما وكيفا وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الاعاقة، البطالة وغيرها، وللحرمان المادي انعكاسات تعبر عن الجانب المعنوي للفقر كعدم الشعور بالأمان، الخوف المستمر، ضعف القدرة على اتخاذ القرارات (23). وفي ضوء الشرعية الدولية لحقوق الانسان يمكن تعريف الفقر بانه وضع انساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من

الموارد والامكانيات والخيارات والامن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الاخرى. بهذا التعريف لمفهوم الفقر تصبح الضغوطات الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها عديد المجتمعات على المستوى الماكروسوسيولوجي وبالتالي الاسر على المستوى الميكروسوسيولوجي تصبح تمارس دورا بارزا في استمالة الطفل نحو حياة الشارع. وقد اكدت عديد الدراسات أن نسبة معتبرة من اطفال الشوارع ينتمون إلى اسر منخفضة الدخل، وأن هؤلاء الاسر عادة ما تعيش عند خط الفقر، أو دونه وهذا ما يجعل " الوالدين يدفعون بأبنائهم إلى ممارسة اعمال التسول أو التجارة في بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم، وأحيانا يتعرض هؤلاء الاطفال للقسوة والحرمان الشديدين من اسرهم، مما يدفعهم للهرب إلى الشارع فيتعرضون لمختلف اساليب الاستغلال والعنف والانحراف" (24). لكن هذا لا ينبغي أن يؤدي بنا إلى فخ الاعتقاد المطلق بوجود علاقة حتمية بين الفقر والشارع، وبالتالي بين الفقر والانحراف، لأن الفقر لا يؤدي بالضرورة للانحراف، بل يتفاعل مع غيره من العوامل في تهيئة بيئة مشجعة على التشرد والانحراف، ثم يأتي نمو وانتشار التجمعات العشوائيات التي تمثل البؤر الاولى المستقبلة لأطفال الشوارع.

**ب/عوامل ميكروسوسيولوجية:**

تتعلق بمحددات وملامح البيئة الاسرية التي ينتمي إليها الطفل والتي عادة ما تهيأ مناخا متوترا يزعزع بل وأحيانا يهدم الاستقرار النفسي لسيكولوجية الطفل، خصوصا في هذه المرحلة الحساسة لتشكل الشخصية فقد أثبتت الدراسات النفسية والاجتماعية أن شخصية الإنسان تتشكل في السنوات الخمس الأولى من عمره حتى أن بعض العلماء اطلقوا على طفل هذه المرحلة لقب " ابو الانسان " لأن الإنسان البالغ هو نتاج الخمس سنوات الأولى بظروفها وتوتراتها وبتجاربها وخبراتها والتي عندما تكون قاسية وغير مريحة تدفع بالطفل إلى الانحراف والتشرد والبحث عن وسط بديل ينعت بالشارع. وقد ساهمت التغيرات البنائية التي اصابت النسق الاسري بالتحديد في المجتمعات العربية والتي جاءت كنتيجة لموجة التحولات الاقتصادية السريعة في تراجع أو تقليص وظائف الاسرة الاجتماعية، التربوية، النفسية وذلك في الوقت ذاته الذي لم تهيأ فيه المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي يمكن أن تنعت بالمؤسسات البديلة أو المكملة لأدوار الاسرة خاصة مع ظاهرة الخروج المكثف للمرأة واندماجها في سوق الشغل بكل ما صاحب هذه الظاهرة من نتائج غلب عليها الطابع السلبي والانعكاسات الوخيمة التي لم يتم التحضير الفعلي والدراسة المسبقة لعواقبها. ويمكن التفصيل في العوامل الميكروسوسيولوجية على النحو الآتي:

**ب-1/ تفكك النسيج الاسري Dislocation du tissu familial**

غالبا ما ينحدر اطفال الشوارع من أسر غير متحدة أو متفككة (Familles désunie ou disloquées) ويحدث ذلك نتيجة غياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة، الهجرة الداخلية أو الخارجية، السجن، أو حدوث انفصال بينهما واعادة الزواج مرة اخرى وهو ما من شأنه ان يسبب للطفل صدمة نفسية عنيفة ويهدم

استقراره الداخلي، فيضعفه، وينتهي به الامر إلى التواجد في الشارع، الاجرام الانحراف، وهنا نقول أن وظيفة الاسرة قد اصابها خلل فعجزت عن تعليم افرادها السلوك المناسب اجتماعيا ولم تتمكن من " غرس عوامل ضبط داخلية للسلوك وذلك إلى أن يحتويها الضمير وتصبح جزءا اساسيا منه، مما يمنع الفرد من أن يخرج عن النظام بأي شكل من أشكاله... ويشعر بالإثم عندما يأتي سلوكا مخالفا للدين، وللقواعد الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع من اجل تنظيم العلاقات والمعاملات بين الناس" (25) وهي امور تندرج في وظيفة الاسرة للمحافظة على النظام وتعليم افرادها السلوك المناسب اجتماعيا كل هذه الامور مفقودة عند طفل الشارع لأنه في غالب الاحيان لم يتلقى تنشئة اجتماعية صحيحة.

**ب-2/ تراجع( استقالة) السلطة الابوية Démission de l'autorité parentale**

يتعلق الامر بالغياب المعنوي سواء بالمرض، ادمان مخدرات او الخمر وما يمكن أن تسببه هذه الحالات من تراجع لسلطة الاب ( أو قد يتعلق الامر بالأم إذا كانت هي الطرف المسؤول) فيحس الطفل بكثير من الاستقلالية، الحرية، ويمكن أن نسميه الانفلات من رقابة الاسرة الذي يدفعه إلى حياة الشارع بكل ما توفره هذه الحياة من مغريات، فيقيم علاقات مع امثاله يتحرر فيها من سلطة المباح والغير مباح ويتقمص دور الانسان البالغ الذي يفعل ما يشاء ويصدر أنواعا مختلفة من السلوكات والتصرفات دون وجود طرف خارجي يمكن أن يوبخه، يحاسبه أو يوجهه ويرشده. وعادة ما تتزامن تراجع السلطة الابوية مع انخفاض الوعي التربوي والقصور في الرعاية والحماية الاجتماعية للطفل، فغالبا ما ينحدر اطفال الشوارع من اسر تعاني من انخفاض الدخل وتدني المستويات التعليمية بين الاولياء إن لم نقل انعدامها وهو ما يجعلهم غير واعين بأهمية وقيمة التعليم في حياة ابنائهم، فلا يبدون أي نوع من المقاومة أو المعارضة ازاء قرار الابناء ترك الدراسة، بل في كثير من الحالات يكون الاولياء والاسرة التي تعد الجماعة المرجعية الاكثر اهمية في حياة الطفل هي الطرف المشجع لظاهرة تسربه وانقطاعه عن الدراسة.

**ب-3/العنف الاسري او العدوانية في البيت الاسري Hostilité dans les foyers**

إن الطفل في حاجة طبيعية للانتماء" إذ تزداد ثقته بنفسه عندما ينتمي إلى جماعة اسرية تتقبله وتقدره وتحقق له مكانة اجتماعية" (26) لكن قد يحدث أن تتحول الاسرة عن الهدف الرئيسي التي جعلت لأجله وهو خلق، انتاج وتوفير مشاعر الحب، العطف والحنان بين افرادها وهو ما يؤسس لتجاوب عاطفي بين الوالدين والطفل لما له من أثر كبير في تكوين شخصية سوية تتمتع بالصحة النفسية إلى مصدر للقسوة العنف، الحرمان، والخلافات المستمرة مما يسبب احباط في شخصية الطفل ويشعره بنقص ما، فيتعرض الاطفال لسوء معاملة تتخذ مظاهر الاهمال، الطرد من المنزل، تعذيب وضرب، الاكراه على شغل في سن مبكرة، الاعتداء الجنسي عليهم إضافة إلى مختلف صور العنف الممارسة عليهم أو التي قاموا بمشاهدتها تحدث بين الأب والأم، أو بين زوج الأم مع الأم، أو الأب مع زوجته أو مع الاخوة، هذا الوضع الذي من شأنه أن يحدث حالة اللااستقرار في البيت الاسري تنعكس بشكل قوي وعميق على نفسية الطفل مما يجعله يعيش قلق نفسي،

يفقده الطمأنينة والشعور بالأمان، وتصبح سلوكياته تتميز بسيادة اللغة الحركية في التعامل مع الآخرين، وفي التعبير كذلك عن انفعالاته ومشاعره، وبما أن جو الاسرة يغلب عليه نوع من السلطوية، ومن انعدام قنوات الحوار والتواصل، فيلجأ الطفل في حالات كثيرة إلى الهروب من هذا الجو العنيف، المضطرب وتزيد خطورة الوضع عندما يختار الشارع كمتنفس له من جو الاسرة ويجد فيه الفضاء المغري للتعبير عن ذاته، ولخرق باب المحرمات(Tabous).

كانت هذه بعض الاسباب/ العوامل أو الظروف التي يمكن أن تدفع بالطفل إلى الشارع أو بمعنى أدق تهيء له ارضية خصبة ومحفزة للنزول الى الشارع، اكتشافه، ثم التشبع بقيم وثقافة افراده للاندماج فيه وتعلم المهارات والعادات المطلوبة للتعايش فيه.

**2/الظروف المعيشية لبيئة الشارع (المخاطر والتهديدات):**

صحيح أن قساوة الظروف السوسيو–اقتصادية قد تدفع بعض الاطفال بدون وعي إلى الانضمام إلى فئة اطفال الشوارع، لكن لا ينبغي أن نتصور حياة الشارع كمبعث للراحة والاستقرار والسعادة، الامر مختلف تماما، عادة ما تفرض الحياة بالشارع الخضوع لقانون الشارع والامتثال لمبدأ الاستغلال خاصة الاستغلال الجنسي الذي يشكل اكبر خطر على الاطفال، فيضطرون لبيع اجسادهم (27) مقابل الحصول على قوتهم اليومي، أو مكان ينامون فيه، ويمكن عرض ملامح بيئة الشارع بكل ما تتضمنه من ظروف معيشية مخاطر، تهديدات، شكل العلاقات والانظمة السائدة على النحو الآتي:

– من الخطأ الاعتقاد بأن اطفال الشارع يعيشون بشكل فردي، مستقل كأفراد قائمين بذاتهم يحتفظون بحقوقهم الشخصية كالحق في المساحة الشخصية والخصوصية، بل أنهم يرتبطون في معظم الوقت بأشخاص من كلا الجنسين ويكونون جماعات لها تنظيماتها وقواعد عملها يطلق عليها" مجتمعات الشارع" تفرض الامتثال لتعاليمها والتشبع بقيمها للتعايش في بيئة الشارع هذا من جهة، ومن ناحية ثانية فهي توهم الطفل بنوع من الراحة النفسية والتحرر، فلا يوجد شخص مسؤول يبسط رقابته عليه، يلزمه ببعض الاوامر، يقنن له تصرفاته وسلوكاته وبذلك يتحرر من كل انماط القيود على تصرفاته وممارساته سواء الجنسية، تعاطي المخدرات أو ممارسة العنف والعدوانية مع الآخر.

– الحياة في الشارع هي حرب للبقاء تفرض على الاطفال العنف، العدوانية وتعلمهم اساليب الرد الدفاعي المضاد لأي اعتداء عليه، فيتعلمون أن العنف هو لغة الحياة في الشارع، ويتراجع شعورهم بالأمن، لكنهم سرعان ما يتغلبون على هذه المخاوف فيلجؤون إلى تقمص ادوار معينة وانتهاج انماط سلوكية بقصد تخويف الآخرين منهم، فكأنهم بسلوكهم هذا يفرزون آلية الدفاع الذاتي ضد الغير، ومن تم يحاولون التخلص من مشاعر الخوف التي يعانون منها بإثارة الخوف لدى الآخرين.

– إن موارد الشارع كثيرة واساليب كسب الرزق به متعددة ومتنوعة تدفع كثير من الاطفال إلى اللجوء إلى طرق للبقاء مثل الدعارة، التسول، السرقة، بيع المخدرات تجارة الجنس وانشطة غير مشروعة اخرى سهل

الدخول والاندماج فيها – رغم معاقبة القانون الصارمة لمن يكره الاطفال على ممارستها (28) – غير أن امكانية الخروج والتراجع تعدو مستحيلة بالنسبة للكثير من هؤلاء الاطفال، لأن الشارع يمارس كثيرا من الاغراء والجاذبية التي تستقطب الاطفال، فهو يوفر لهم فرص الحصول على المال بوسائل كثيرة غير مشروعة في غالب الاحيان، كما أنه يوفر لهم الشعور بالحرية، حرية عمل ما يريده الطفل ووقت ما يريد فيشبع رغباته المكبوتة دون مراقب أو مرشد، وبذلك يكتسب خبرات كثيرة ومتعددة لا تكون في غالب الاحيان مفيدة أو ايجابية بالنسبة اليه، وذلك لأن تعرضه للنضج المبكر ولكن نضج مرضي وغير سوي يجعل جسمه جسم طفل يحلم بالبراءة ولكن طريقة تفكيره اصبحت مشوشة، منحرفة.

– أمام حجم المغريات المتواجدة بالشارع والتي تستقطب عديد الاطفال عن غير وعي منهم، ومع ذلك فهم يواجهون حياة ممتلئة بالمخاطر النفسية والجسدية المتعلقة مثلا بسوء التغذية والاحساس بالجوع القوي في حالة عدم وجود نقود، كذلك الافتقار إلى اماكن الاستحمام، التعرض للتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي وما يمكن أن يسببه من انتشار لفيروس نقص المناعة SIDA أو ما يمكن أن يحدثه عند الاناث من مخاطر الحمل، الاجهاض وولادة اطفال ابرياء بدون هوية أو نسب، اضافة إلى التعرض للعنف، الالحاح من الغير على ضرورة تعاطي المخدرات حتى يصل الطفل إلى مرحلة الادمان التي يصعب التراجع عنها والانسحاب من فضائها.

بقي أن نقول أن اختلاف المغريات المتواجدة بالشارع وما يمكن أن يقابلها من مشكلات لدى الاطفال تخلق نوع من التباين في رؤيتهم لذاتهم، لتطلعاتهم المستقبلية، لمحيطهم الاجتماعي، فمنهم من يحس بالرضا النفسي لقدرته على الكسب ومساندة اسرته، أو لإحساسه بقدرته على الاندماج والبقاء بالشارع الذي يستلزم بعض مهارات المكر، القوة، العنف والخبث حيث لاوجود للبراءة، الضعف والعفوية. في المقابل يشعر كثير من الاطفال بعدم الرضا عما يتعرضون له من ظروف الشارع تحتم عليهم التخلي عن كثير من حقوقهم الشخصية والخصوصية مع عدم وجود فرص بديلة للمعيشة الصحية، السوية وهو ما يسبب لهم احساس قوي بإحباط نفسي يشعرهم بالاختلاف عن الاخريين، فهم ليسوا كبقية الاطفال ممن يعيشون في كنف جو اسري بكل ما يمكن أن يوفره للطفل من اشباعات معنوية تتعلق بمشاعر الحب الحنان، خوف الاولياء على اطفالهم ورعايتهم لهم وهي كلها حاجات تسقط امكانية تحقيقها في فضاء الشارع.

**رابعا: استراتيجية حماية وتأهيل أطفال الشوارع وإدماجهم في المجتمع**

تتحدد استراتيجية حماية وتأهيل أطفال الشوارع إلى فكرة "حقوق الطفل" كجزء من حقوق الإنسان، كما وردت في القوانين الوطنية الخاصة بالطفل، وفى الاتفاقيات والقواعد الدولية التي صادقت عليها غالبية الدول، فبعد صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة 1989 واعتبارها نقلة نوعية ومؤشر قوي يدعم ممارسة المواطنة الديمقراطية – ولو على الصعيد النظري والقانوني– في تناول شؤون الطفولة وتأكيدها على ضرورة تشجيع التأهيل البدني والنفسي واعادة الاندماج للطفل الذي يقع ضحية لأي شكل من اشكال الاهمال أو الاستغلال

أو الاساءة او التعذيب (29)، ويجرى هذا التأهيل في بيئة تعزز صحة الطفل بما تضمنته من رؤية مستحدثة في وجوب مراعاة مواصفات ومقاييس معينة لمضامين الحقوق في كافة المجالات، وبعد أن كان التوجه السائد في صياغة السياسات المعنية بالطفولة يركز على كفالة ما تراه النخبة السياسية المسؤولة محققا للاحتياجات الاساسية للطفل ناشدت الاتفاقية الدولية الدول بكفالة حقوق اساسية لكل طفل دون تفرقة او تمييز، لعل أهمها ما يتعلق بضرورة اشراك الطفل ومشاركته وحريته في التعبير عن رأيه لأنها الضمان الحقيقي لكفالة حقوقه كطرف مستهدف في صياغة محاور السياسة والاستراتيجية الموجهة للتكفل به، مع مراعاة أن طبيعة ودرجة مشاركة الطفل تتحدد بعاملين اساسيين يتعلق الاول بالرصيد المعرفي والمهاراتي الذي يمتلكه، حيث أنه كلما نمت قدراته وتطورت إمكانياته، كلما تدعمت درجة وطبيعة مشاركته وممارسته لحقوقه، أمّا العنصر الثاني فيرتبط بمفهوم الطفولة أو بالأحرى بالنظرة السلبية المسلطة على اطفال الشارع لذلك كثيرا ما يقع تهميشهم بالرغم من كونهم المعنيين الاوائل والمستهدفين من برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية التي تسعى في المقام الاول إلى بعث امكانية اندماجهم بانضمامهم إلى اطر منظمة وبنى مؤسسية تساعدهم على تنمية ذواتهم استثمار طاقاتهم ولكن قبل ذلك تعديل وتقويم انماط سلوكهم السلبي مما يمكنهم من الاندماج والتوافق مع المجتمع ولكن بشكل تدريجي يستهلك بعض الوقت، لان الاطفال لا يصبحون بين عشية وضحاها من اطفال الشارع، فالعملية تحدث على خطوات ومراحل متتابعة تنتهي بانضمامهم إلى حياة الشارع وحتى يتركوه فالأمر يتطلب اجراءات طويلة وتدخلات مدروسة تركز على محوريين اساسين يتعلق الاول بتحسين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والتحكم في الفجوة التنموية بين الفئات الاجتماعية وحتى بين المناطق الحضرية والعشوائية، أمّا المحور الثاني فيتطلب تحول واعادة صياغة للهوية، إذ يركز على تنمية الذات لدى هؤلاء الاطفال بقصد اعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع، حيث يقوم المختص الاجتماعي بتنمية علاقات قوية مع الطفل تكون مبنية على الثقة والاحترام والصدق بتوفير الدعم اللازم لاتخاذ مثل هذا القرار الذي لا يحدث بأسلوب مفاجئ، وبعيد عن أي ضغط بالإسراع في اتخاذ قرار الانفصال لأن التسرع في مثل هذه القرارات يؤدي إلى الارتداد والرجوع إلى حياة الشارع مرة اخرى.

تعد قضية تنمية الاعتماد على الذات لدى أطفال الشوارع ومساعدتهم على فهم، ادراك ذواتهم والتعبير عنها بطريقة صحيحة وتوعيتهم بخصوصية الواقع الاجتماعي التي توفره لهم بيئة الشارع واطلاعهم بأدوارهم المستقبلية المتوقعة في حال قبولهم اعادة اندماجهم في المجتمع الذي كثيرا ما يتصوروه طرفا متصارعا ورافضا لهم يحتفظون ازاءه بمشاعر العدوانية، الانتقام والتخريب من القضايا الاستراتيجية التي يراهن عليها في المدخل العلاجي لاستراتيجية التكفل بهذه الظاهرة انطلاقا من مساعدة الشخص على فهم ذاته واستثمار امكانياته بطريقة ايجابية والاهم من ذلك تخفيف حدّة عمليات الصراع الداخلية لديه، وذلك من خلال اعتماد نموذج التركيز على الشخص وتنمية الاعتماد على الذات (30) وهو نموذج تصوري علمي قام بصياغته " كارل روجرز"Karl Rogers ينطلق من مجموعة افتراضات تدور أساسا حول قدرة الفرد على تحقيق ذاته، تغيير وضعه إذا أتيحت له فرص المساعدة، وتنمية ذاته التي لا يمكن أن تتحقق إلاّ من خلال:

**أ/ الحاجة إلى التقدير الايجابي للذات من جانب الفرد ذاته:**

وذلك بتبني فلسفة التوجه التنموي القائم على بناء قدرات الأطفال وأسرهم، وتعزيز ثقتهم بذواتهم، نزع الخوف من قلوبهم، وبالتالي شعورهم بالرضا في علاقتهم بالواقع الاجتماعي ومن تم تجاوز افعالهم الانتقامية وتحريرهم من النزعة التدميرية المتوفرة لديهم كنتيجة للإحباط النفسي من جراء فقدان مشاعر العطف والحنان داخل الاسرة هذا من جهة ومن جهة ثانية كانعكاس لحالة القلق التي يعانون منها بسبب اقصاءهم، تهميشهم وهم ما يجعلهم في وضع يفتقدون فيه سلطة تقييم الامور، ويدفعهم الى مزيد من المغامرة ، المشاجرة، اعمال العنف كتعبير عن حالة القلق التي يعيشونها والتنفيس عن شعورهم الدائم بالخوف والضياع ورغبة الانتقام من الواقع. إن تنمية التقدير الايجابي للذات يساعد الاطفال ويؤهلهم للانتقال من المستوى السلبي للفئات المنتقمة والمستقبلة للخدمات والمساعدات الاجتماعية إلى المستوى الايجابي للفئات المندمجة المدركة لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والمتمتعة بحقوق المواطنة الطبيعية ومن أجل تحقيق هذا المسعى لابدّ من التركيز على:

- استراتيجية اعادة التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال اكساب الاطفال ( أي اطفال الشوارع) القيم والاتجاهات الايجابية والمعايير التي تضبط السلوك الاجتماعي فتصنفه احيانا بالمقبول واحيانا اخرى بالمرفوض والمنبوذ اجتماعيا.
- استراتيجية الاقناع وذلك لتغيير الاتجاهات والقيم الاجتماعية ومساعدتهم على تبني سلوكيات سوية وتدريبهم عليها، ويتحقق ذلك باعتماد مجموعة تقنيات تتعلق ب:

1- وضع القواعد والحدود: ويعني هذا الاسلوب وضع قواعد محددة يكون من المطلوب أن يتم سلوك الاطفال وفقا لها، ثم تحديد التدعيم المتوقع عند تنفيذ هذا السلوك المطلوب.

2- التدعيم الايجابي: ويقصد به اثابة ومكافاة الاطفال على أي سلوك سوي يقومون به مما يعززه ويدعمه، ويدفعهم إلى تكرار نفس السلوك.

3- التدعيم السلبي: ويستخدم هذا الاسلوب بزيادة ظهور الاستجابة المرغوبة بتعريض الاطفال لمثيرات غير سارة مقدما، ثم ازالته بعد ظهور الاستجابة المرغوبة.

4- بناء الدور الاجتماعي: حيث يقوم هذا الاسلوب بتعديل واستقرار وانتظام سلوك الشخص القائم بالدور بناءا على ترتيب نظام ونسق المعايير والجزاءات المتعلقة بدور أو وضع اجتماعي معين، وتحديد دعم ايجابي عند الامتثال لهذه المعايير، وفرض عقوبة محتملة للخروج عليها(31)

وتبقى الحاجة إلى التقدير الايجابي للذات رهينة بإحداث ثورة عقلية بين صفوف افراد المجتمع وذلك بتغيير الرؤية السلبية الرافضة لهؤلاء الاطفال من منطلق انهم اطراف مذنبة والدعوة إلى التعامل معهم كأطفال ضحايا لظروف صعبة، وبالتالي تتم ازالة الوصمة الاجتماعية التي ارتبطت بهذه الفئة من الاطفال وتحريرهم من الآثار النفسية السلبية وجعلهم ينظرون إلى انفسهم نظرة ايجابية.

**ب/الحاجة إلى التقدير الايجابي للذات من جانب الآخرين:**

إن التركيز على ضرورة حماية اطفال الشوارع، ثم مساعدتهم على الاندماج في المجتمع والامتثال لقوانينه واعرافه مرتبط بمستوى الوعي الاجتماعي المتوفر بين جميع الشركاء المؤسساتيين والمجتمع المدني، حيث أن هذه الظاهرة أصبحت مرهونة بترقية ثقافة حقوق الطفل، لأن الوعي بها في الأسرة، المؤسسات التربوية والمحيط الاجتماعي ككل، سيؤدي حتما إلى تحسين الخدمات المقدمة للطفل في كافة المجالات وما يلازمها من افعال اجتماعية تؤسس لثقافة التعاون بين كل التشكيلات المجتمعية من منظمات مدنية واجهزة سياسية لمحاربة وتغيير النظرة السلبية والمشوهة التي كثيرا ما يخفيه كل من المجتمع ومؤسسات الدولة نحو اطفال الشوارع باعتبارهم اطفال مخالفين للقانون، جانحين، منحرفينDélinquant فيتم التركيز على البعد القانوني وعلى الفعل المرتكب والصادر من طرف الطفل وليس على الطفل ذاته كطرف ضحية Victimeلظروف مجتمعية دفعته إلى التواجد بين صفوف هذه الفئة بكل ما تعيشه من تجارب قاسية يتجسد فيها الفقر والحرمان وانعدام العطف والاهمال والقسوة المجتمعية مما ينعكس على مستوى وعيهم ونضجهم الانفعالي لينتقلوا من عالم البراءة والطفولة إلى عالم الانحراف والاجرام في سن مبكرة.

إن أولى الخطوات المعبرة عن التقدير الايجابي لأطفال الشوارع من جانب الآخرين هو تجاوز هذه التسمية التي يرفضها كثير من اطفال الشوارع انفسهم ويرون فيها نظرة دونية، مبتذلة، تتهم البعض فيهم بأنهم ابناء زنا فهي تحمل وصمة عار واهانة، لذلك اقترح المجتمع الدولي طرح مفهوم بديل تم الاعلان عنه بصورة رسمية من طرف هيئة الامم المتحدة واليونيسف يتعلق ب " الاطفال في ظروف صعبة"

« Enfants en circonstances particulièrement difficiles »

وبعيدا عن هذه النظرة الانسانية المتعاطفة في نظر البعض وبتبني نزعة اكثر براغماتية يمكن القول أن بقاء الاطفال في الشارع للعمل، النوم، الاكل وتحول الشارع عن بديل لبيئتهم الاجتماعية والمعيشية" الاسرة" يتناقض ليس فقط مع الافكار الرئيسية الخاصة بالأوضاع المناسبة والسوية لنشأة الاطفال، ولكنه أيضا يتنافى مع الغرض الذي من أجله وجد الشارع والاماكن العامة، " كما أن الاطفال بالشارع عادة ما ينظر اليهم على أنهم يشكلون منظرا منفرا بسلوكاتهم وممارساتهم التي يطغى عليها كثيرا من العنف، العدوانية، وبالتالي تصبح هذه الفئة تشكل تهديد ومصدر ازعاج للحياة الهادئة، الآمنة والمستقرة لبقية افراد المجتمع". كما أن الاهمال المتزايد لأطفال الشوارع وتعرضهم للنبذ الاجتماعي ومع تزايد اشكال الحرمان التي يعانون منها يؤدي إلى ظهور العديد من الانحرافات الأخلاقية والسلوكية (32) مثل التسول، السرقة، الاعتداءات البدنية واللفظية، تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، الشذوذ الجنسي وما يصاحبه من افعال مبتذلة، ممارسات خطيرة لا يمكن التحكم والانفلات من انعكاساتها السلبية، وهو ما يجعل مستقبلهم القادم أشد خطراً وقساوة لا على أنفسهم فحسب، ولا على مستوى النسق الضيق لتواجد هذه الفئة ولكن ابعد من ذلك على مستوى النسق القيمي والثقافي للمجتمع ككل.

**ج/تهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة التي تسهم في تحقيق نمو الذات:**

إن التحكم في الانتشار المتزايد لظاهرة اطفال الشوارع لا يمكن أن يتم بمعزل عن التحكم في الاسباب الجذرية التي أدت إلى تواجد هذه المشكلة وهي مقترنة اساسا بالظروف الصعبة الخاصة بالطفل وبأسرته التي دفعت به/بهم إلى التواجد في الشارع وتوفير آليات إعادة تأهيلهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع بالشكل الصحيح الذي يمكنهم من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وكذلك حقهم في المشاركة في صنع القرارات الخاصة بهم، توسيع مبدأ المشاركة الشعبية لتشمل الأطفال في ظروف صعبة أنفسهم، حيث أن رؤية هؤلاء لواقعهم وكيف يرون امكانية تغييره يعد مدخل فعال لتقديم بعض التدخلات التي يتقبلها الأطفال بل ويتعاونون في تنفيذها. ومن ثم يتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد الآليات التي تتيح للطفل المشاركة فيما يتعلق به من قرارات بالشكل الذى يسمح بوجود صوت لهم ولأسرهم الفقيرة عند وضع السياسات الاجتماعية التنموية المؤثرة على حياتهم " لأن صنع هذه السياسات في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي وليست قرار فردي، وهي بذلك نمط من الافعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتي قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الاهداف التي يسعى المجتمع وبالأخص فئات محددة فيه لتحقيقها" (33) وبحيث يتيح لهم المشاركة في تنفيذها، مما يسهم على المدى الطويل في تحسين مستوى الحياة، التحكم في انتشار التجمعات العشوائية التي تمثل بؤر انحرافية ومساحات يتحرك فيها المشردون، وتقليص معدلات الفقر باعتباره أهم الاسباب المسؤولة عن انتاج وتفشي ظاهرة أطفال الشوارع. ويمكن عرض المحاور الكبرى المتعلقة بتهيئة الظروف الاجتماعية على النحو الآتي:

- توجيه الاهتمام إلى الاسر التي ينتمي اليها هؤلاء الاطفال ومساعدتهم لتحسين مستوياتهم المعيشية وتوفير الرعاية الضرورية والملائمة لنموهم البدني، العقلي، الروحي، المعنوي، والاجتماعي التي يمكن أن يؤدي فقدانها بالطفل إلى الشارع، وذلك تطبيقا لأحكام المادة ( 27) من اتفاقية حقوق الطفل.
- توجيه الاسر وتثقيفهم بخطورة تصدع البنية الاسرية وما يصاحبها من مظاهر عنف واساءة نحو الاطفال، في المقابل يتم التركيز على أهمية التماسك الاسري، وما يتخلله من اساليب تربوية مفعمة بالعطف، الحنان تساعد الاطفال على النمو النفسي والاجتماعي والعقلي والانفعالي السليم والنظر إلى الحياة والواقع نظرة ايجابية.
- مراجعة النظم التربوية التقليدية المنفرة للطفل والحد من ظاهرة التسرب المدرسي التي تفسح بديل الشارع أمام الطفل، ومعه يقع التهميش الاجتماعي إلاّ أنه في نظر الطفل مرادف للحرية marginalisation La sociale comme synonyme de liberté
- اعتماد سياسة التمدرس Scolarisation بالشكل العام والطبيعي وعلى اساس تكافؤ الفرص دون أي شكل للتفرقة والتمييز Discrimination بين الاطفال (34) ، وذلك بجعل التعليم الابتدائي الزامي ومتاح مجانا للجميع، وتشجيع تطوير شتى اشكال التعليم، وعرض برامج الادماج المهني وذلك بفتح مراكز مهنية لتدريبهم بما يتناسب مع امكانياتهم وقدراتهم على ممارسة مهن تتفق مع طموحاتهم المستقبلية وتستثمر اوقات فراغهم الضائعة.

- محاربة أي شكل من اشكال عمالة الاطفال وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي(35).

**خامسا: تفعيل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني**

لقد اصبحت تنظيمات المجتمع المدني في الآونة الاخيرة تشكل آلية جوهرية ضمن آليات حركة المجتمع وتطويره وشريكا فاعلا في العملية التنموية، فزيادة فاعليتها وتعظيم قدرتها على انجاز اهدافها لا تقتصر فقط على تفعيل دورها الوظيفي( الرعائي–الخدمي) وتحملها جزء من العبء على الدولة في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين واشباع حاجات فئات خاصة في المجتمع وهو ما يجعل منهم على الدوام اطراف سلبية مستقبلة للرعاية والخدمات، وإنما مشاركتها ينبغي أن تمتد إلى الدور التنموي والتغيير الايجابي وما يؤسسه من مشاركة فاعلة ايجابية للمواطنين من شأنها أن تعزز قدراتهم وتبعث فيهم ثقافة التمكين المستدام حتى تتمكن الفئات المستهدفة من الاندماج في المجتمع والمطالبة بحقوقها بطريقة قانونية متحضرة. وهذا الامر يبقى رهين لطبيعة العلاقة ومعالمها القائمة بين هذه المنظمات غير الحكومية وبين الدولة، والتي تستوجب قيام شراكة حقيقية لا صورية في اتخاد القرارات ورسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها بما يخدم مصلحة جميع الاطراف والفاعلين، غير أن الواقع العربي في كثير من صوره ما زال قائم على عدم التكافؤ ووجود نوع من التبعية في علاقة القوة التي تقررها الدولة باعتبارها صاحبة السلطة العليا في هذه العلاقة. لذلك فإن توفير البيئة القانونية اللازمة والملائمة لتوسيع هامش الاستقلالية وحرية

حركة المنظمات غير الحكومية يعتبر شرط اساسي لتفعيل دور هذه المنظمات في استقطاب اطفال الشوارع وتحويلهم إلى اطراف فاعلة مشحونة بطاقات ايجابية وبقدرة عالية على احداث تغيير ايجابي لوضعيتها تتخلص على اثره من تعددية اوجه الاقصاء والتهميش الاجتماعي(Exclusion sociale) وتتمتع بإعادة تأهيلها وادماجها وبكل الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

إن الشروع في استراتيجية اصلاحية تأهيلية منبثقة عن المدخل العلاجي للتكفل بأطفال الشوارع لا يمكن ان تتجسد فقط في خطاب رسمي معلن من طرف الاجهزة الرسمية للدولة عبر سياساتها الاجتماعية، وإن تضمن هذا الخطاب تارة التركيز على الابعاد القانونية التي تختزل التعامل مع هؤلاء الاطفال كمرتكبين لأفعال منحرفة، مخالفة للقانون، ومن تم يعاملون بأساليب ردعية، عقابية تؤدي إلى استبعاد الطفل من المجتمع أكثر من مساعدته على التكيف والاندماج في المجرى الطبيعي له، وتارة اخرى تتم الاشارة إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال والتي غالبا ما تدفعهم إلى الانحراف مما يعني بشكل ضمني مستتر تهاون بعض الاطراف المسؤولة وعدم وصول الحقوق المستحقة للفئات المستهدفة، ولكن ابعد من ذلك تشترط هذه الاستراتيجية صناعة الوعي الاجتماعي وتنميته بخطورة هذه الظاهرة وبالمسئولية الاجتماعية لكل اطراف المجتمع وقطاعاته للمشاركة المستدامة في مواجهتها والقضاء عليها. فلابد من تفعيل

دور المجتمع المدني بشأن مساعدة الطفل واسرته وتحقيق متطلباتهم والاستماع لانشغالاتهم بكل مرونة وبعيد عن كل اشكال البيروقراطية وذلك من خلال:

- صناعة الوعي المجتمعي ازاء قضية اطفال الشوارع، وتوعية هؤلاء الاطفال بضرورة تأهيلهم وعودتهم إلى بيوتهم واعادة ادماجهم في اسرهم، أمّا في حالة عدم وجود الاسرة في الاساس فلابد من ايجاد هيئات استقبال Structure d'accueil للتكفل بالطفل وادماجه في الوسط التربوي، وتوفير الرعاية البديلة التي تعتمد على مجموعة اجراءات وتدابير تتخذ لرعاية الطفل وحمايته في مؤسسة ايوائية.
- تنمية وتطوير ثقافة المجتمع اتجاه ما يعرف بجهاز" الاسرة المستقبلة" Le dispositif famille » « d'accueil الذي يطرح كحل بديل لإدماج Une solution alternative à l'intégration

الطفل في اسرة بديلة لا يرتبط بها الطفل بروابط القرابة أو النسب، يتم استقباله إمّا بشكل دوري؛ في نهاية كل اسبوع، أو نهاية شهر، أو بشكل ظرفي تزامن مع مناسبات دينية واعياد، وهذا امر مرتبط بوضع الأسرة وبدرجة استعدادها لاستقبال الطفل، ولكن قبل ذلك بتوفرها على مجموعة شروط وخضوعها لمعايير محددة من طرف اجهزة رسمية في الدولة.

- تدخل الجمعيات الخيرية لمساعدة الاسر الفقيرة التي تعول اعداد كبيرة من الاطفال، والتأكيد على ضرورة التكفل الصحي، والنفسي بالأطفال المتشردين خاصة اليتامى ومجهولي النسب.
- تدخل الجمعيات والقوى الفاعلة في توعية الاطفال وجذبهم من الشارع إلى المؤسسات النوعية المتخصصة، ثم تقديمها لهم يد العون والمساعدة حتى يشعروا بالأمن المفقود، ويتمكنوا من تلبية حاجياتهم الآنية المرتبطة بالجوع، النظافة، الهدوء ومحاربة العنف، ممارسة الجنس، الاندماج ومحاربة كل اشكال الاستبعاد، الحرمان والتهميش.

- تحفيز الطفل على ممارسة الانشطة والبرامج الاجتماعية المتعلقة مثلا بتنظيم رحلات ترفيهية، لقاءات دورية، مسابقات رياضية بجوائز تحفيزية وغيرها من البرامج والانشطة المدعمة من قبل تنظيمات المجتمع المدني لما تطمح اليه من ادماج اجتماعي للطفل وبكل ما توفره له من فرص للتعبير الحقيقي عن حاجاته، وطموحاته، وبالتالي اكساب الطفل لسلوكيات سوية واتجاهات ايجابية وتكوين علاقات اجتماعية تنمي جوانب شخصيته.

**خاتمة:**

إن التصدي لظاهرة اطفال الشوارع هو تصدي لواحدة من اهم مشكلات ومعوقات التنمية التي تتفاقم لتضع المجموعات الاجتماعية الاقل حظا في التنمية في دائرة مفرغة من الفقر والجهل والاستبعاد الاجتماعي وعليه تصبح معالجة هذه الظاهرة تعبر عن البعد التنموي في استراتيجية البناء والتطور التي تعتمدها أي دولة في سبيل الوصول إلى تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي لا يمكن أن تتحقق مع معدلات فقر مرتفعة، وانتشار خطير لظاهرة اطفال الشوارع. إن التحكم في الظاهرة هو تحكم في العوامل الجذرية المنتجة لها وخاصة التركيز على معالجة الظروف الاسرية التي دفعت بالأطفال الي التواجد في الشارع مع ضرورة

التنويه أن هذه الجهود والمساعي لا تقع على عاتق المجتمع السياسي " الدولة" فحسب ولكن الامر يتطلب تظافر جهود الجميع واشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووضع الآليات التي تضمن اكبر قدر ممكن من التنسيق والفعالية في المشاركة بين جميع الاطراف المجتمعية لتنفيذ استراتيجية واضحة المعالم تضمن تغيير رؤية المجتمع السلبية الرافضة لهذه الشريحة من الاطفال.

نؤكد أن استراتيجية القضاء على ظاهرة اطفال الشوارع تندرج في اطار الرؤية الايجابية التي تربط المشكلات بالظروف التي دفعت هذه الفئة إلى اتخاد الشارع مأوى لها وفضاء لإشباع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ثم ابعد من ذلك بحث مختلف استراتيجيات البقاء التي تنتهجها هذه الفئة للتواصل والاندماج مع مجتمع الشارع بكل ما يفرضه من سلوكيات غير سوية وتصرفات لاأخلاقية تؤسس لثقافة لا انسانية تحتضنها بل وتفرضها مؤسسة الشارع. ثم أن استراتيجيات القضاء لا يمكن أن تنفصل عن توجهات السياسات التنموية المكرسة لفكرة التنمية المتكافئة الرامية لمعالجة مختلف اشكال الاختلالات المجتمعية وتحقيق قدر اكبر من حماية اجتماعية، مساواة حقوقية وعدالة التوزيع والتحكم في الفجوة التنموية التي أفرزت فئات متمكنة ومدعمة وفئات أخرى ضعيفة، فقيرة ومستبعدة من السياق الطبيعي للمجتمع كثيرا ما يقع تهميش مشاركتها عند صياغة السياسات الاجتماعية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فالأمر يبقى مرهون بثقافة التعاون المشترك التي ينبغي بناؤها وتنميتها بين مختلف الاطراف الفاعلة في التعاطي مع هذه الظاهرة والتحكم في افرازها وتضخمها وهي منبثقة من تصور جوهري يصنف هؤلاء الاطفال كضحايا لظروف ليسوا مسؤولين عنها، وأنهم ليسوا مجرمين أو جانحين بطبيعتهم، ولهذا يجب أن تؤسس طرائق معاملاتهم بناء على نظرة ايجابية مستلهمة من القوانين والاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية حقوق الطفل التي تكفل لهم التمتع بحقوقهم الاساسية وفرصهم الاجتماعية والاقتصادية دون اغفال المنطق الاجتماعي وما يدعو اليه من تعاطف انساني وقبول اجتماعي يساعدهم على استعادة الثقة في المجتمع ولكن قبل ذلك في انفسهم ومن تم يصبحون أكثر قدرة وقابلية على التغيير ومغادرة حياة الشارع والالتحاق بفرص التأهيل والاندماج في المجتمع.

لا بد من تحديث نظم حماية اطفال الشارع، إذ يسجل في الدول العربية بشكل عام قلة الجهود المبذولة للتحكم في هذه الظاهرة **على المستوى الوقائي أولا** بسبب غياب او تدني مستوى الحماية الاجتماعية التي تقدم لفئة الطفولة والتي تدفع بالعديد منهم فيما بعد إلى الانضمام لفئة اطفال الشارع فعلى الرغم من الاهتمام الدولي بقضايا الطفولة وتحديداً منذ الإعلان عن صدور اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن حقوق الطفل في العيش والبقاء والاستفادة من الرعاية الصحية والحماية من سوء المعاملة والاستغلال ورغم الجهود التي تقوم بها الدول والمنظمات غير الحكومية فإن حقوق الطفل الأساسية في كثير من البلدان لازالت على هامش خطط التنمية ولم تتحول إلى أولويات فمعالجة مشكلة اطفال الشوارع لا تكون فقط بالتركيز على المعالجة القانونية الذي تركز على ضمان كفالة كل ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل وفي قانون الدولة الداخلي وتشريعها ولكن أبعد من ذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعي في تطوير المستوى المعيشي للأطفال واسرهم،

لان التباين بين الاطفال ناتج عن التباين بين الاسر وأبعد من ذلك تباين بين الدول من الناحية المالية مما خلق فروقات بين المستويات الصحية، التعليمية والثقافية للأطفال.

**على المستوى العلاجي** تتسم الجهود المبذولة لعلاج وضعيات اطفال الشوارع بطابع قانوني تقليدي يجرم تشرد الاطفال ويعتبرهم معرضين للانحراف والاجرام، فيتم القبض عليهم، ويحجزون بأقسام الشرطة ويحولون إلى مراكز اعادة تربية الاحداث وهي كلها اجراءات قانونية لمواجهة نتائج الظاهرة تفتقر إلى آليات تطبيقية لمعالجة المشكلات الاجتماعية المسببة للظاهرة، بتعبير آخر وجود هوة بين النص القانوني الضامن لحقوق الطفل على الصعيد النظري والحامل لرؤية متفائلة بشأن قضايا الطفولة وضرورة حمايتها من كافة العوامل والظروف التي تعرضها للضرر أو الاساءة أو الاستغلال وبين الواقع الاجتماعي الفقير الذي سلبت فيه حقوق الطفولة وسقطت أساليب حمايتها الاجتماعية مع تراجع الوظيفة الاجتماعية للدولة في دعم امكانيات وقدرات الاسر للاضطلاع بمسؤولية تنشئة اطفالهم وتربيتهم بعيدا عن هاجس الضغوط الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة التي يمكن أن تدفع الاسر على اثرها بأبنائها إلى الشارع

في الخير نقول لابد من تفهم هؤلاء الاطفال، من اجل تقبلهم، ثم تقبلهم من اجل مرافقتهم ومساعدتهم على رسم طريق مستقبلهم

**الهوامش:**

1- احمد محمد موسى: اطفال الشوارع- المشكلة وطرق العلاج، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص13.

2 - برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية الاستطلاعية، المؤتمر السابع للجمعية العامة للدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985.

3- ثائرة شعلان: الاستراتيجية العربية لحماية اطفال الشوارع، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ماي 2008، ص17.

4- رزاق حمد عوادي "حقوق الطفل في الاتفاقيات و المواثيق الدولية "المجلة الأسيوية، العدد 19، 2009، ص 33.

5- احمد محمد موسى: مرجع سبق ذكره، ص 18.

6- نفس المرجع، ص 14.

7- نفس المرجع، ص 15.

8- محمد سيد فهمي: اطفال في ظروف صعبة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 32.

9- نفس المرجع، ص 32.

10- مدحت محمد أبو النصر: مشكلة اطفال بلا مأوى بحوث ودراسات، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 23.

11- احمد محمد موسى: الادماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى، مكتبة زهراء الشرق، المنصورة، مصر، 2005، ص17

12- نفس المرجع، ص 19.

13- نفس المرجع، ص 17.

14- نفس المرجع، ص 89.

15-Neil Thompson :Anti-Discriminatory PRACTICE,2Ed., Macmillan press ,London, 1997,p.83.

16- احمد محمد موسى: الادماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-69

17- العياشي عنصر، المجتمع المدني .. المفهوم والواقع (الجزائر نموذجاً)، في رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد (22)، القاهرة، مصر،2001 ، ص 46 .

18- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992، ص ص 69-70

19- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، بالاشتراك مع دار الأمين للنشر، القاهرة، مصر، 1995

20- الجامعة العربية: تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية ، القاهرة ، 13/12 مارس 2008.

21- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981-1993) ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الأمين للنشر، 1995، ص 119

22- أماني قنديل:(تطور المجتمع المدني في مصر)، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس، 1999، ص100.

23- حسن طبرة: ظاهرة الفقر، الحوار المتمدن، العدد 2303، 2008

24- محمد سيد فهمي: مرجع سبق ذكره، ص 44.

25- سلوى عثمان الصديقي: قضايا الاسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 67

26- نفس المرجع، ص 69

27- لمزيد من الاطلاع حول التحرش الجنسي لطفل الشارع يمكنك الرجوع إلى حسين علي عبد الله اليعقوبي : ظاهرة تشرد الاطفال: دراسة احصائية لظاهرة تشرد الاطفال وسبل مواجهتها، مجلة جامعة ذي قار ، العدد 2، المجلد 5، ايلول 2009، ص 150.

28- لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة سنة 1989، المادة (34)

29- لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المادة (39)

30- للاطلاع اكثر حول هذا النموذج ارجع إلى بسمة عبد اللطيف امين عبد الوهاب: كيفية مواجهة مشكلة اطفال الشوارع باستخدام نموذج التركيز على الشخص وتنمية الاعتماد على الذات، مصر، 2008،

31- احمد محمد موسى: الادماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى، مرجع سبق ذكره، ص 78.

32- للاطلاع أكثر حول مظاهر انحرافات اطفال الشوارع يمكنك الرجوع إلى: السيد رشاد غنيم وسعد امين ناصف: اطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل، مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة، مصر، 2000.

33- طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 2004، ص 132.

34- لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المادة (28)

35- لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المادة (32)